الناشط المقدسي إسماعيل مسلماني للوفاق:

التهويد الصهيوني يواجه بصلابة مقدسية قل نظيرها

تشكّل القدس محورًا أساسيًّا للصراع مع العدو الإسرائيلي بفعل مكانتها الدينية والسياسية، وباتت المدينة في الآونة الأخيرة بيئة حاضنة لتجديد النضال الفلسطيني؛ حيث انطلقت منها شرارة معظم الهبّات الشعبية في آخر عشر سنوات لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية المستمرة التي تستهدف الأماكن الدينية وخصوصًا المسجد الأقصى، وعمليات التهويد والأسرلة لأحياء المدينة، وتنفيذ المشاريع الاستيطانية والاستعمارية للسيطرة على الأرض وتقسيمها، ومحاولات اقتلاع الفلسطينيين عبر التضييق عليهم، وإتمام إجراءات فصل المدينة عن محيطها وعزلها بشكلٍ دائم، وجعلت هذه الهبّات والحراكات القدس في مركز المواجهة، وسميت بأسماء المناطق التي انطلقت فيها أو الغايات التي انطلقت من أجلها. ضمن هذا السياق وللتعرف على واقع مدينة القدس الاجتماعي والاقتصادي والنضالي وكما يراه أبنائها وفي ذكرى إعلان قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني (قدس) لأول مرة، وبعد أشهر قليلة من انتصار الثورة واسقاط الشاه، تم تخصيص يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان، ليكون يوماً عالمياً للقدس بتاريخ السادس عشر من شهر آب / أغسطس للعام ١٩٧٩، التقت صحيفة الوفاق الناشط المقدسي والمختص بالشأن الإسرائيلي الأستاذ إسماعيل مسلماني وكان الحوار التالي:

الوفاق/ خاص
عبير شمص

مساعي مستمرة لأسرلة مدينة القدس

منذ إجهاز الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس باحتلال شطرها الشرقي عام ١٩٦٧ بدأ بسباق مع الزمن لتهويدها، لكنه يسابق الزمن حالياً لجعلها عاصمة إسرائيلية مقدسة، وذلك عبر سلسلة مشاريع تهويدية تُضفي الصبغة التلمودية عليها، وتعدم ما تبقى من معالم تؤكد على عروبتها، وتتمثل التحديات التي تواجه الاقتصاد المقدسي وفق الأستاذ مسلماني في ثلاث ظواهر رئيسة وهي الضم لدولة الاحتلال الذي نتج عنه إلحاق الاقتصاد مباشرة بمؤسسات وقوانين ومصالح الاحتلال وسياسته التمييزية ضد التنمية والوجود الفلسطيني، والعزل عن محيطه الفلسطيني اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، مما يجعل من الصعوبة بمكان مقاومة تأثيرات الضم والاستيطان، ويُبعد المصلحة المقدسية عن المصلحة الفلسطينية الأوسع. والتحدي الثالث هو التفكك، المتمثل في التراجع بجميع المؤشرات الاجتماعية والسكانية، وفي تفتت الاقتصاد".

مشروع واجهة القدس الاستيطاني

منذ أن قامت إسرائيل باحتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧م، وهي تعمل جاهدة للسيطرة عليها وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها، وقد استخدمت لأجل ذلك الكثير من الوسائل وقامت بالعديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها، إذ شكل الاستيطان في المدينة وفي الأراضي التابعة لها أحد أهم الوسائل لتحقيق هدف العدو الصهيوني الأساسي تجاه مدينة القدس، والذي سعى مثلما يشير الأستاذ مسلماني خلال العقود الماضية إلى استكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، وعملت على تحقيق ذلك عبر توسيع ما يسمى بحدود القدس شرقاً وشمالاً، وذلك عبر ضم مستوطنة "معاليه أدوميم" التي يقطنها حوالي ٣٥ ألف مستوطن، كمستوطنة رئيسية من الشرق، إضافةً إلى المستوطنات العسكرية الصغيرة مثل "عنتوت، ميشور، أدوميم، كدار، كفعات بنيامين" من الجهة الشرقية، "والنبي يعقوب، كفعات زئيف، والتلة الفرنسية، كفعات حدشا، كفعات هاردار" من الشمال.

ويأتي مشروع "واجهة القدس" الذي أعلن عنه رئيس بلدية الاحتلال والذي سيتم العمل على إنجازه في السنوات الثلاث القادمة ضمن هذا السياق، وهو سيكون وفق الأستاذ مسلماني الأكبر والأضخم على المستوى الإستيطاني، إذ سيشمل منطقة تجارية وتشغيلية اقتصادية تتربع على مدخل المدينة الغربي، وبالتحديد على أراضي قريتي "الفتا" و"الشيخ بدر" المهجرتين. وسيحتوي المشروع الجديد على بنايات شاهقة تضم مراكز حكومية وفنادق وسلسلة مطاعم ومراكز فنون ورياضة وستصل تكلفته إلى ٣ مليارات شيكل (نحو ٨٨٠ مليون دولار)، وستُطوّر خطوط جديدة للحافلات والقطارات بحيث تصبح شبكة متكاملة تربط كل أحياء المدينة الكبيرة مع مراكز القدس الغربية والبلدة القديمة. وتم تنفيذ هذه الخطوط عام ٢٠٢٠ وستشمل الوصول إلى مئة محطة و٦٢ قطاراً تنقل يومياً مليون شخص بين محلي وسائح".

المخططات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس منذ احتلالها

بدايةً على صعيد السياسات السكانية لجأت إسرائيل منذ اليوم الأول لاحتلالها القدس الشرقية إلى وضع سياسة سكانية مجحفة بحق الفلسطينيين، "اعتمدت على مواقف الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة والتي وضعت أسسها حكومة حزب العمل منذ عام ١٩٦٧ منطلقة من مبدأ تحجيم وتقليص عدد الفلسطينيين في القدس بما لا يزيد على ٢٤٪ من النسبة العامة لسكان القدس بشطريها".

وقد شكلت وزارة الداخلية الإسرائيلية عام ١٩٩٢ لجنة للتحقيق في ضم أراضٍ تقع شرقي المدينة، وقد أكدت هذه اللجنة على إبقاء النسب السكانية التي حددت عام ١٩٦٧، وبناء على التقرير نفسه الذي قدمته لجنة "كبرسكي" لوزارة الداخلية فإن نسبة اليهود في القدس ستصل إلى ٧٧٪ من الحجم العام للسكان في عام ٢٠٢٠، وذلك بالعمل على زيادة عدد المستوطنين اليهود داخل حدود البلدية جنباً إلى جنب مع زيادة الاستيطان في المستوطنات المحيطة بالمدينة التي تقع خارج حدودها الحالية.

ولقد اتخذ العدو الصهيوني إجراءات عديدة ضد مدينة القدس وسكانها منذ اليوم الأول لإحتلالها، والتي يوضح تسلسلها الزمني الأستاذ مسلماني فيقول:" في العام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس ومن ثم أعلنت عن تطبيق القوانين الإسرائيلية على القدس، وهدم السور وتوحيد شطري القدس وقامت في العام نفسه بمصادرة أراضي العرب شرق القدس، وضمها إلى القدس الغربية، لتصبح بلدية "القدس الموّحدة، وقامت بحل مجلس أمانة مدينة القدس العربي، ومن ثم أحصت إسرائيل سكان القدس؛ وأعطت الموجودين فيها بطاقات هوية إسرائيلية؛ واعتبرت الموجودين خارجها غير مقيمين فيها، وحرمتهم من حق الرجوع إليها. ويكمل الأستاذ المسلماني حديثه عن الموضوع بالقول: " استمر العدو الصهيوني بالاستيلاء على المدينة وتهويدها ومصادرة أراضيها بدون إعطاء أهمية للتنديدات والاعتراضات العربية والإسلامية أو إلى قرارات الأمم المتحدة، كذلك صدر حكم قضائي إسرائيلي باطل، يسمح لليهود بالصلاة داخل الحرم القدسي الشريف وفي العام ١٩٨٠ أصدر الكنيست الإسرائيلي ما يسمى "بالقانون الأساسي"، حول ضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية واعتبارها "عاصمة موحدة لإسرائيل، وفي العام ٢٠١٦ وفي خطوة مهمة ضد سياسات العدو الصهيوني التهويدية اتحذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو"، قرارًا ينفي أي علاقة أو رابط تاريخي أو ديني أو ثقافي لليهود في مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك. وصوت لصالح هذا القرار المهم العديد من الدول الكبرى مثل البرازيل، والصين، ومصر، وجنوب افريقيا، وبنغلادش، وفيتنام، وروسيا، وإيران، ولبنان، وماليزيا، والمغرب، وماوريتسيوس، والمكسيك، وموزنبيق، ونيكاراغوا، ونيجيريا، وعمان، وباكستان، وقطر، وجمهورية الدومينيكان، والسنغال، والسودان. وقد عارض القرار كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، ولاتفيا، وهولندا، واستونيا، وألمانيا".

ويشير الأستاذ مسلماني عن استمرار إجراءات العدو الصهيوني الصهيونية في السنوات الأخيرة ضد مدينة القدس وسكانها ومقدساتها فأغلقت قوات الاحتلال الصهيوني المسجد الأقصي في العام ٢٠١٧ م ومنعت رفع الآذان وإقامة الصلاة فيه مما دفع المصلون لإقامة الصلاة في الشوارع بالقرب من بوابات المسجد الأقصى.

ويلفت إلى أن الإجراء الصهيوني الأبرز حصل في العام ٢٠١٨ وهو نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؛ الأمر الذي يعد انتهاكاً للحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، والمكفولة بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية. وفي السياق نفسه قامت الإدارة الأميركية في عام ٢٠١٩ بإغلاق القنصلية الأميركية في فلسطين، التي افتتحت عام ١٨٤٤ في القدس وإلحاقها بسفارة الولايات المتحدة لدى إسرائيل، بعد نقلها من تل أبيب للقدس، وفتح مكتب خدمات خاص بفلسطين في السفارة.

سحب الهويات الإسرائيلية من السكان العرب في القدس

لقد عملت الحكومات الصهيونية المتعاقبة على تنفيذ توصية اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس لعام ١٩٧٣م، برئاسة "غولدا مائير"، والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة، لذلك يوضح الأستاذ مسلماني :" لجوء سلطات الإحتلال لإستخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه التوصية والتي كان آخرها سحب الهويات من السكان العرب في القدس، ولكن بالرغم من إقدام السلطات على سحب الهويات من أكثر من خمسة آلاف عائلة مقدسية إلا أن الفلسطينيين ما زالوا يشكلون حوالي ٣٥٪ من مجموع السكان داخل حدود المدينة، وذلك نتيجة عودة آلاف المقدسيين للسكن داخل حدود القدس".

هدم المنازل سياسة صهيونة ممنهجة لتهجير المقدسيين

تُشكل سياسة هدم المنازل الفلسطينية منهجية إسرائيلية قديمة منذ نشأة دولة الاحتلال عام ١٩٤٨، فقد دمرت السلطات الإسرائيلية منذ النكبة أكثر من ٥٠٠ قرية وبلدة فلسطينية. أمّا في القدس فقد شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ اللحظات الأولى لاحتلالها القدس عام ١٩٦٧، باتباع سياسة عدوانية عنصرية ممنهجة تجاه الفلسطينيين المقدسيين؛ بهدف إحكام السيطرة على مدينة القدس وتهويدها وتضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ وذلك عبر سلسلة من القرارات والإجراءات التعسفية والتي طالت جميع جوانب حياة المقدسيين اليومية، ومن بين هذه الإجراءات هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي المنازل والمنشآت الفلسطينية بعد وضعها العديد من العراقيل والمعوقات أمام إصدار تراخيص بناء لمصلحة المقدسيين؛ بهدف تحجيم وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة؛ حيث وضعت نظاماً قهرياً يقيد منح تراخيص المباني، وأخضعتها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد؛ بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية. ويشير الأستاذ مسلماني إلى أن عمليات الهدم لم تقتصر على المباني السكنية فقط؛ وإنما تسببت قوات الاحتلال بهدم ٦٧ مبنى غير سكني خلال العام ٢٠٢٢، من بينها ١١ مبنى هدمها أصحابها لتوفير تكاليف الهدم الباهظة في حال لم ينفذ أمر الهدم بنفسه، و٥٦ مبنى غير سكني هدمتها سلطة الاحتلال.

هذا في الوقت الذي تهدم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي المنازل الفلسطينية، وتضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين (رغم حاجتهم الماسة والمتزايدة)، تصادق هذه السلطات على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس، منتهكة بذلك كل الأعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية، دون حسيبٍ أو رقيب.

الإجرام الصهيوني في حق سكان القدس ومقدساتها

اقترف العدو الصهيوني العديد من الجرائم في حق مدينة القدس وسكانها ومقدساتها، على أيدي العدو الصهيوني أو جماعات المستوطنين أو الجماعات الداعمة للاحتلال الصهيوني، فكانت بدايات هذه العمليات الإجرامية مع المتطرف اليهودي الحاقد "مايكل دنيس روهان" الذي أحرق المسجد الأقصى المبارك، وفي العام ١٩٩٠ اقترفت جيش الاحتلال الصهيوني مذبحة في الحرم الشريف، ذهب ضحيتها ٢٣ شهيداً وأعداد كبيرة من الجرحى. وفي عام ١٩٩٦ افتتحت إسرائيل نفق الأقصى؛ ما أشعل "هبة الأقصى" التي أدت إلى استشهاد ٦٢ فلسطينياً، ومقتل ١٥ يهودياً، وسقوط مئات الجرحى. وفي عام ٢٠٠٠ اشتعلت انتفاضة الأقصى؛ جراء اقتحام أرييل شارون (رئيس حزب الليكود المعارض آنذاك) الحرم القدسي الشريف بحراسة ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي. وفي عام ٢٠١٤ اختطف المستوطنون الصهاينة الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير ١٦ عامًا، من حي شعفاط بالقدس، وأحرقوه حيًا حتى فارق الحياة شهيدًا، وقد عثر على جثته متفحمة في أحراش دير ياسين وغيرها العديد من العمليات الإجرامية"، وفق الأستاذ مسلماني.

عمليات المقاومة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني في القدس

واجه المقدسيون العدو الصهيوني مدنيا ،وعسكرياً، فقد نفذت المقاومة العديد من العمليات ضد العدو الصهيوني، فيعدد الأستاذ مسلماني بعضاً منها:" عملية الشهيد "خيري علقم" في قلب الحي الاستيطاني النبي يعقوب شمالي القدس المحتلة، وأصاب نحو ١٢ مستوطناً توفي ٨ منهم على الفور، تعيد إلى الأذهان سلسلة من العمليات الفلسطينية التي أسفرت عن مقتل وإصابة مستوطنين إسرائيليين وجنود في مدينة القدس المحتلة خلال العقد الأخير، هذه أبرزها: في عام ٢٠١٤: مقتل ٥ إسرائيليين وجرح عدد آخر داخل كنيس يهودي في عملية نفذها المقدسيان غسان (٢٧ عاما) وعدي أبو الجمل (٢٢ عاما). وفي العام نفسه إطلاق نار يستهدف الحاخام المتطرف يهودا غليك، الذي عرف بتصدّر اقتحامات المسجد الأقصى، أسفرت عن إصابته بجروح بالغة واستشهاد المنفذ. وفي العام ٢٠١٥ إصابة ٥ إسرائيليين، بينهم أربعة جنود في محطة انتظار للقطار، في عملية دهس في منطقة راس العامود. وفي العام نفسه: مقتل إسرائيليين اثنين وإصابة أكثر من ٢٠ خلال إطلاق نار على حافلة نفذه الشهيد بهاء عليان، وفي عملية دهس وطعن منفصلة في القدس. وتم قتل مجندة وإصابة اثنين آخرين في إطلاق نار نفذه الشاب عدي التميمي، الذي استشهد لاحقاً في عملية أخرى بعد إطلاقه النار على حراس مستوطنة معاليه أدوميم شرقي القدس.

مقاومة مقدسية مستمرة

وهكذا استمرت مقاومة المقدسيين ضد العدو الصهيوني وإجراءاته الهادفة إلى تهجيرهم فهم واجهوا بصدورهم وكل إمكانياتهم كافة الإجراءات والقيود التي تفرض على مدينة القدس خاصة على مستوى الهدم والاعتقال والإبعادات المتكررة عن المسجد الأقصى والتي تتكرر بشكل خاص وتستهدف الفتية والشباب من مدينة القدس والذين تفرض عليهم قيود مكثفة وتحديداً المؤثرين منهم على مجريات الأحداث.

ويختم الأستاذ مسلماني بالقول :" نستطيع القول بوجود مواجهة للمقدسيين ضد العدو في الأعياد الدينية وغير الدينية بالهبات والصمود والتراشق والاشتباك، وهم يلبون دعوات النفير سواء من المرجعيات الدينية الإسلامية والوطنية بالاضافة الى الحراك الشعبي الذي يقف صداً منيعاً في وجه كل مخططات العدو ضد المسجد الأقصى الذي يلعب دوراً أساسياً في محاولة طمس هوية ومعالم المدينة المقدسة التي تتعرض لمحاولات التقسيم ، هذا وقد أسقط المقدسيون المشاريع وصفقة ترامب ومحاولات أسرلة مدينة القدس والعديد من مشاريع العدو الصهيوني الذي حاول فيها استنزاف المقدسيين الذين صمدوا وما يزالون في ظل غياب دولي وتقصير السلطة الفلسطينة في حماية حقوقهم وحماية مدينة القدس كونها تقع في قلب الأحداث ، وخاصةً على مستوى التعليم وهدم المنازل واجراء المخالفات التي يتم اعطائها بشكلٍ مستمر للمقدسيين وفي كل الأحوال أقسم المقدسيون بالحفاظ على المدينة المقدسة وأن لا يسمحوا بتقسيمها ، ونسمع أخيراً وفق ما يقول الأستاذ مسلماني عن محاولات التي تسبق الخطوة الأخيرة والتي نقوم بهدم قبة الصخرة المشرفة وإقامة ما يسمى الهيكل المزعوم والان يدور الحديث عن حرب دينية قد تشتعل في الأعياد القادمة وخاصةً ونحن مقبلون على العديد من الأعياد الدينية اليهودية والتي تبدأ مع رأس السنة العبرية والتي سوف يتم فيها نفخ البوق وتنتهي بعيد العرش الذي يستمر لغاية شهر تشرين أول / اكتوبر وبالتالي قد تتحول فيها المدينة إلى ثكنة عسكرية ، وقد تتدحرج الكرة خاصةً بما أن هذه الأعياد لن تقتصر على جماعة أمناء الهيكل وعلى جماعات المستوطنين المتطرفين بل وعلى الدولة والحكومة الفاشية والتي أصبحت تعمل عبر مؤسساتها وبشكلٍ علني وفاضح على محاولة تغيير معالم مدينة القدس وجعله أمرا واقعيا يتقبله العالم كله، يختم الأستاذ مسلماني.

> أسقط المقدسيون المشاريع وصفقة ترامب ومحاولات أسرلة مدينة القدس مسقطين العديد من مشاريع العدو الصهيوني الذي حاول فيها استنزاف المقدسيين الذين صمدوا وما يزالون في ظل غياب دولي وتقصير السلطة الفلسطينة في حماية حقوقهم وحماية مدينة القدس